نص ردن

▪ علاء حسن

منافع القمة

من المتوقع جدا بل المؤكد إن العراقيين وبعد انتهاء القمة العربية بنسختها الثالثة والعشرين سيسألون عمّا حققته على الصعيد الوطني وربما الخدمي، والتساؤلات سينقلها أعضاء مجلس النواب ممثلو الشعب بعد عودتهم الميمونة من الخارج، فهم لم يتعرفوا على الأوضاع في العراق خلال أسبوع انعقاد القمة، بدءا من حظر التجوال، ومرورا بارتفاع الأسعار ثم انقطاع الاتصالات الهاتفية.

بعض النواب الذين غادروا البلاد، سيلتقون قواعدهم الشعبية في بغداد ليتعرفوا على "محنة القمة" سينقلون التساؤلات إلى قبة البرلمان لبحثها، وبعد مناقشات وجدل طويل، سيتفق الأعضاء على أن القمة، حققت نتائج ايجابية، يمكن وصفها بأنها ذات منافع كبيرة، وقد يقترح نوابنا تنظيم تظاهرة تأييد لمباركة ما أنجزه أصحاب الجلالة والسيادة والسمو.

فرحة اهالي بغداد بفتح الطرق والجسور اكبر من انجازات القمة، وهذه أولى المنافع، عشرات غيرها يمكن ايجازها بان العطلة الاجبارية، دفعت الكثير من الاسر للسفر الى اقليم كردستان، ومن المنافع أيضا إن النساء اجبرن الأزواج على القيام بأعمال منزلية مثل رفع الزوالي، وتنظيف المبردة استعدادا لاستقبال الصيف الساخن، في ظل توقعات ببقاء الكهرباء على وضعها الحالي، والمنفعة الأخرى تحققت بقطع شبكة الاتصالات، فحرمت الشباب من الاتصال "بالحاتات" وخففت من أعباء الزوجات اللواتي طالما انزعجن من اتصالات "ابو فلان" والحديث بالرموز والتلميحات.

ولعل ابرز منافع القمة ظهور مجموعة من المراسلين لفضائيات محلية، أعطوا دليلا واضحا على انهم يمتلكون "معلومات قيمة"، فالمراسل الذي قال إن الرئيس اللبناني المشارك في القمة ميشيل عون لأنه لا يعرف الرئيس ميشال سليمان، جعل متابعي الفضائية يتداولون هذه الطرفة عبر الفيسبوك، وخلال المؤتمرات الصحفية، استعار بعض الصحفيين أسلوب القادة العرب في إلقاء الخطب، فكانت الأسئلة أشبه بخطبة طارق بن زياد الشهيرة "العدو أمامكم" لان المراسل يريد ان يرضي صاحب فضائيته او من يمولها، وليثبت لدولة مجاورة للعراق بانه مازال متمسكا بالتوجيهات والإرشادات، وإبعاد الكاميرا عن تصوير اعلام دولة معينة، وممثليهم في اجتماع القمة.

معظم الإعلاميين العرب المكلفين بتغطية القمة، طالبوا المسؤولين بتنظيم جولة داخل العاصمة بغداد، والرغبة اصطدمت بعقبة الإجراءات الأمنية، والضوابط والتعليمات والخوف على حياتهم، ففضلوا الإقامة في أماكن تواجدهم مستمتعين بخدمات الشركة التركية التي حلت بدل العراقيين للإشراف على الخدمة الفندقية مقابل مبلغ سبعة ملايين دولار.

ومن منافع القمة إنها أعادت اسم "صدام" للواجهة من جديد، فبعض القصص الصحفية المنشورة في صحف خليجية تناولت مسار مواكب القادة العرب من مطار صدام إلى قصره في الرضوانية، ثم قوس النصر في ساحات الاحتفالات فالوصول إلى القصر الجمهوري الذي يعرف اليوم باسم "القصر الحكومي"، والقصص توحي بشكل أو بآخر بان صورة صدام راسخة في الذاكرة العربية، حتى لو عقدت القمة في بغداد شهريا، لتحقق للعراقيين المزيد من المنافع.

كربلاء تشهد تزايداً في محاولات الانتحار بين النساء

لم تكن المشكلة التي عرضتها إحدى الزوجات الكربلائيات على الشرطي المعني بتدوين شكواها ضد زوجها هي التي أثارت انتباهه، كونها كانت مشكلة عائلية لا يخلو منها بيت كربلائي، بل ما أثار استغرابه أن المرأة كانت قد جربت حظها في الانتحار ولم تنجح بذلك إذ تم نقلها إلى مستشفى قريب.

ويقول الشرطي الذي فضل عدم ذكر اسمه، في حديثه لـ"المدى" إن المرأة أخبرته أنها حاولت الانتحار وتم نقلها إلى مستشفى المدينة لمعالجتها وإنقاذها من موت محقق، بعد أن شربت كمية كبيرة من مادة البنزين، كما ذكرت له.

□ كربلاء / المدى

ويضيف الشرطي، "هذه الحالة لم تكن الأولى إذ وردتنا حالة أخرى لامرأة معنفة حاولت الانتحار بتناول (سم الفأر)، وأيضا تم إنقاذها قبل أن تفارق الحياة".

المواطن سعدون مهدي أكد في حديثه لـ"المدى" أنه الحي الشعبي الذي يقطنه شهد ثلاث حالات انتحار لنساء قمن بإحراق أنفسهن.

ويبين مهدي "الحالة الأولى كانت لأم لديها ثلاثة أطفال أحرقت نفسها في حمام المنزل، وسمعنا أن الطباخ النفطي (الجولة) كانت السبب باندلاع النار داخل الحمام"، مضيفا "بعد ثلاثة أيام سمعنا القصة نفسها لامرأة أخرى احترقت في الحمام بسبب (الجولة) أيضا".

ويضيف "وكذلك كانت الحالة الثالثة، لكن تبيّن في ما بعد أن النساء الثلاثة كن يحاولن الانتحار، لنسمع بعد ذلك الكثير من قصص الانتحار سواء بتناول أدوية أم سموم وحتى زرق حقنة من النفط أو البنزين في الجسم لإنهاء الحياة".

ربما هذه القصص التي بات المواطن الكربلائي يسمعها ويتناقل أحداثها لم تكن قد بدأت الآن بحسب أخصائيين، لكن المشكلة التي يقول عنها أحد المهتمين بحقوق المرأة والطفل والعائلة في حديثه لـ(المدى): إن "المعنفات أصبح عددهن كبيراً في المدينة لأسباب عدة منها الجانب الديني والاقتصادي فتلجأ المرأة إلى الانتحار"، على حد قوله.

ويؤكد أن صمت المنظمات النسوية قد يؤدي إلى زيادة محاولات الانتحار، مؤكدا أن عددا من النساء قد لقين حتفهن بعد أن تناولن كميات كبيرة من السموم أو الأدوية، مشيرا إلى أنه وبعد متابعته لهذه الحالات "تبين أن العلاقات الزوجية المتردية لأسباب اقتصادية أو اجتماعية وراء حالات الانتحار".

ويوضح الناشط المدني أن الجانب الاقتصادي ربما يكون مفهوما أو مبررا لكونه متصلا بالفقر وعدم القدرة على توفير متطلبات الحياة، مضيفا "ولكن الجانب الاجتماعي هو الأكثر تأثيرا ومنها الزواج المبكر جدا لفتيات لم يبلغن سن الرشد بعد، أو الزواج من رجل طاعن في السن لأسباب مادية، فضلا عن أسباب تتعلق بالرجل نفسه الذي يلجأ إلى تعنيف المرأة كشف في حديثه لـ"المدى" هو ٢٤ عاما، لافتا إلى أن الحالات لم تقتصر على النساء فقط وهناك حالات بين الذكور أيضا.

ويرجع الحيدري أسباب الانتحار إلى قلة الوعي الثقافي وتدني المستوى التعليمي، فضلا عن العلاقات الزوجية المتردية والفقر، منوها بأن الكثير من حالات الانتحار بالنسبة للنساء يكون سببها العنوسة والوضع العائلي.

وطالب مدير الصحة النفسية بوضع الحلول الناجحة ومنها "تهيئة ردهات لعلاج الحالات النفسية لكون من يقدم على الانتحار يحتاج إلى رقود وليس إلى علاج للتخلص من السموم عن الإحصائيات المتوفرة لديه والمدونة كما يقول في مستشفى الحسين فقط خلال الستة أشهر الماضية، بلغت ١١٣ حالة انتحار وصلت إلى ردهات الطوارئ والاستشارية والأمراض النفسية.

ويبيّن الحيدري أن "ردهة الطوارئ في مستشفى الحسين استقبلت خلال المدة المذكورة ٧٦ حالة انتحار، فيما استقبلت الاستشارية والأمراض النفسية ٣٥ حالة، إضافة إلى ثماني حالات استقبلتها شعبة الحروق".

ويشير الدكتور الحيدري إلى أن متوسط أعمار حالات الانتحار من منطلق الرجولة أو بسبب الفقر".

وتابع بالقول: إن "أسبابا عديدة لمحاولات الانتحار لم تظهر على السطح بعد ولكن على الدوائر المعنية أن تقوم بدراساتها لمعرفة الأسباب وليس الصمت عنها ومحاولة إخفائها وكأننا الشعب الوحيد الذي تلجأ نساؤه إلى الانتحار بل هي مشكلة عالمية وهي قديمة والصحيح أن نحلها لا أن ننفي وجودها"، بحسب تعبيره.

مدير مكتب الصحة النفسية التدريسي في كلية الطب بجامعة كربلاء الدكتور عامر الحيدري، وتابع بالقول: إن "نسبة ٢٠٪ من حالات الانتحار التي تتم معالجتها يعود أصحابها من جديد ليقدموا على الانتحار لأن الأسباب التي أدت إلى محاولة الانتحار لم تزل موجودة بما فيها الحالة النفسية ولذلك ليس من الحكمة تركهم طلقاء".

ويؤكد الحيدري أن عمليات الانتحار تكلف الدولة أموالا كثيرة فضلا عن انشغال الكوادر الطبية بالعلاج وخاصة في حالات الانتحار حرقا، إضافة إلى أن "هؤلاء مرضى لذلك فهم يحتاجون إلى نظام علاجي خاص من جميع الأقسام حتى لا تتكرر تجربة الانتحار وتكون الخسارة أكبر"، على حد قوله.

محافظ ذي قار السابق لـ"المدى":

أكثر من ٣٠ ترليون دينار للكهرباء والحصيلة ١٠٠ ميغاواط زيادة في الإنتاج

□ الناصرية / حسين العامل

اتهم محافظ ذي قار السابق عزيز كاظم علوان العكيلي وزارتي الكهرباء والنفط بالتقصير في تطوير إنتاج الطاقة، وإنفاق أكثر من ٢٧ مليار دولار مقابل زيادة لم تتجاوز ١٠٠ ميغاواط في إنتاج الطاقة الكهربائية. وقال العكيلي الذي يشغل حاليا أحد المقاعد البرلمانية ممثلا عن محافظة ذي قار: إن "إنتاج الطاقة الكهربائية وبعد مضي أكثر من تسع سنوات وإنفاق ما يزيد على ٢٧ مليار دولار ما زال في تراجع، والطاقة المنتجة حاليا لا تغطية نصف حاجة البلاد من الكهرباء".

وعزا العكيلي في حديثه لـ(المدى) أسباب التراجع في إنتاج الطاقة الكهربائية إلى وجود تقصير واضح في أداء وزارة الكهرباء سواء في السابق أو الوقت الحاضر، مبينا أن الزيادة المتحققة في إنتاج الطاقة لا تتجاوز الـ١٠٠ ميغاواط فقط، وهو ما لا يتوافق مع حجم الأموال التي أنفقتها وزارة الكهرباء، على حد قوله.

وعن أداء وزارة النفط في تطوير الصناعة النفطية في محافظة ذي قار، أوضح العكيلي "لقد كانت ضمن أولويات الحكومة المحلية السابقة استقدام شركات يابانية لتطوير الإنتاج في حقل الغراف شمالي الناصرية"، مشيرا إلى أنه "تم الاتفاق مع إحدى الشركات على تطوير إنتاج الحقل المذكور مقابل هامش ربح للشركة يبلغ دولار واحد للبرميل، إلى

عزيز كاظم علوان العكيلي

جانب رفد المحافظة بالطاقة الكهربائية وإنشاء مصفى عملاق للنفط ومشاريع خدمية أخرى من شأنها تطوير الخدمات الأساسية في المحافظة".

لكنه استدرك "للأسف أن وزارة النفط حين ذاك لم توافق على المشروع وقامت بإحالة المشروع إلى شركة أخرى ما زالت متعثرة في تطوير إنتاج النفط في المحافظة، الأمر الذي تسبب بحرمان المحافظة من الخدمات التي كان من المؤمل أن تقدمها الشركة اليابانية في حال التعاقد معها".

وتابع العكيلي بالقول: إنه "كان من الممكن معالجة أزمة الكهرباء في المحافظة إذ يتضمن الاتفاق مع الشركة اليابانية على إنشاء محطة متطورة لإنتاج الطاقة الكهربائية".

بدوره طالب مجلس محافظة ذي قار وزارة الكهرباء بتأمين تسع ساعات تشغيل يوميا في المحافظة خلال موسم الصيف المقبل.

جاء ذلك خلال لقاء نائب رئيس مجلس المحافظة عبد الهادي موحان بوفد من وزارة الكهرباء يترأسه مدير عام إنتاج الطاقة الكهربائية محمد جعفر، في زيارته مؤخرا لمديرية الطاقة الحرارية في الناصرية. وذكر موحان بحسب ما نقل عنه موقع "شبكة أخبار الناصرية"، أنه تم خلال الاجتماع بحث زيادة حصة المحافظة من الطاقة الكهربائية، خلال الصيف المقبل لتصل إلى تسع ساعات تشغيل يوميا بحسب توصيات وزير الكهرباء سابقا، إضافة إلى دعم المولدات الأهلية.

رئيس لجنة الإعمار في بابل: تكتلات داخل مجلس المحافظة تضعف دوره الرقابي

□ بابل / إقبال محمد

كشف رئيس لجنة المشاريع في مجلس محافظة بابل أن الدور الرقابي للمجلس معطل بسبب وجود تكتلات داخله، تدافع عن المفسدين التابعين لها، مؤكدا رصد لجنته الكثير من حالات الفساد إلا أن الجهات التنفيذية لا تبدي التعاون المطلوب. وقال رئيس اللجنة حامد الملي في لقاء خاص بـ(المدى): إن هناك تكتلات داخل مجلس المحافظة "تدافع عن الشخص التابع لها، وهو ما يسبب إرباكا للدور الرقابي للمجلس".

وأضاف "هذه التكتلات تنعكس على أداء المحافظة"، مشددا على أن يكون "الانتماء للمجلس وليس للكتل، وأن يكون هدفنا واحد وهو محاربة الفساد أينما كان ومن أي جهة"، مضيفا "لجنتنا عند ملاحظة حالات فساد تقوم برفع تقارير إلى الجهة التنفيذية المعنية إلا أن التعاون ليس بالمستوى المطلوب من قبل تلك الجهات والدوائر في معالجة الخلل".

وتابع بالقول: "هناك تقصير في تنفيذ الكثير من المشاريع في المحافظة، وعلى المجلس أن يؤخذ دوره الرقابي على هذه المشاريع لكن هناك تأثيرات من الكتل على اللجان التحقيقية يحول دون ذلك".

وبشأن التحقيق في قضية مبنى المحافظة، أوضح الملي أنه تم إكمال التحقيق وسيتم رفع التوصيات بشأن القضية، مشيرا إلى أن المقاول المنفذ للمشروع قدم تظلما بعد أن تم سحب العمل منه، وادعى أنه تعرض للابتزاز، وقامت اللجنة بتدوين ادعائه والأمر متروك للجهات المختصة للبت فيه. ولفت الملي "نحن باعتبارنا سلطة رقابية يجب أن ندعم عمل النزاهة الذي هو مكمل لعمل المجلس، لكن أنا أسجل على آلية استدعاء بعض مدراء الدوائر وأعضاء مجلس المحافظة، إذ يجب أن يتم التعامل معهم معاملة خاصة ولا يجري استدعائهم كمتهمين".

ومضى يقول: "لا ننفي وجود حالات فساد مالي وإداري في دوائر ومؤسسات الدولة، ولابد من التعاون المكثف بين مجلس المحافظة وهيئة النزاهة في محافظة بابل لتحجيم الفساد ومن ثم القضاء عليه".

ونوه بأنه مع "حجم العمل وكثرة المشاريع قد تكون هناك أخطاء من قبل المهندس أو المدير أو الموظف، لكنها أخطاء غير مقصودة ولا تستدعي بالضرورة محاسبة المدير أو الجهة التنفيذية، إذ أن هذا التشدد يؤدي بالنتيجة إلى تخوف المسؤولين والموظفين والمهندسين من العمل".

وشدد "لكننا مع المحاسبة الشديدة لكل من يثبت تقصيره المتعمد أو تورطه بقضايا فساد مالي أو إداري، بل ويجب أن يشمل استغلال المنصب الوظيفي ومحاسبة من يستغل ذلك". أما بخصوص موضوع أنابيب المياه فقد بين الملي "الشركة المنفذة للمشروع تابعة للقطاع العام وتم التعاقد معها على شراء أنابيب بلاستيكية لحساب دائرة ماء بابل وتبين أن الأنابيب فاشلة ولا تصلح للعمل"، موضحا أنه تم حجز الأنابيب من قبل قاضي النزاهة وإبلاغ الشركة بتجهيز أنابيب جديدة لكن الكميات الأخرى التي قامت الشركة بتجهيزها كانت غير مطابقة للمواصفات.

تلوث ٩٠٪ من أنهر ديالى.. وأكاديميون يحذرون من مخاطر التلوث البيئي في البصرة

□ بغداد / المدى

كشفت مديرية بيئة ديالى عن تلوث ٩٠٪ من أنهر المحافظة، محملة الدوائر والمؤسسات الحكومية مسؤولية ذلك، فيما حذر أكاديميون بجامعة البصرة من مخاطر التلوث البيئي الذي تعاني منه المحافظة، مطالبين باتخاذ إجراءات سريعة للحد من ذلك.

ونقلت وكالة "السومرية نيوز" عن مدير بيئة ديالى عبد الله الشمري قوله: إن "ملف البيئة في ديالى يعد من الملفات الخطيرة التي يجب أن ينظر إليها بعناية واهتمام من قبل جميع المؤسسات الحكومية، كونه مرتبط بالصحة العامة".

وأضاف أن "ملف البيئة أشبه بنظام دفاعي يمنع وقوع الكوارث البيئية التي يمكن أن يدفع ثمنها الجميع من دون استثناء"، محملا المؤسسات الحكومية في ديالى وخاصة الخدمية "مسؤولية تلوث ٩٠٪ من أنهر وجداول المحافظة بسبب رمي نفايات فيها رغم المناشدات والتحذيرات المتكررة".

وأكد الشمري أن مديريته "تسعى إلى خلق وعي بيئي يضمن التزام الجميع بمبادئ تحسين البيئة وعدم التسبب بإيجاد بؤر ومناخ مناسب لانتشار الأمراض والأوبئة عبر التجاوز على الأنهر والجداول"، مشددا على أن ذلك "لن ينجح إلا بمشاركة الجميع والتزامهم بالأنظمة والتعليمات البيئية".

وعلى الصعيد نفسه، حذر أكاديميون في جامعة البصرة من مخاطر التلوث البيئي الذي تعانيه المحافظة، وطالبوا الحكومة الاتحادية باتخاذ إجراءات سريعة لتخليص المواطنين من مختلف الملوثات، بحسب ما نقلت إذاعة "العراق الحر".

وقال الباحث شكري إبراهيم الحسن: إن البصرة من أكثر مناطق العراق تلوثاً، مؤكداً أن الدراسات التي قامت بها الجامعة تشير إلى أن هناك مستويات مرتفعة بمختلف أنواع الملوثات تتجاوز المعايير الصحية المسموح بها.

وأشار إلى أن هذه الملوثات تؤثر بشكل مباشر على صحة المواطنين.

بدوره أفاد رئيس قسم الدراسات في مركز الخليج العربي بجامعة البصرة الباحث عبد الجبار الحلفي بأن الإحصائية المتوفرة في الأمم المتحدة تكشف عن أن ما بين كل ١٠٠٠ طفل عراقي يولد هناك ٣٠ طفلاً مصاباً بفتحة القلب، فضلاً عمّا يسمى بالطفل الضفدع، إضافة إلى حالات الإجهاض لدى الأمهات في سن ٣٠ عاماً، ووجود حالات إصابة بأكثر من مرض سرطاني في شخص واحد، وهي حالات لم تكن موجودة في العراق من قبل.

من جانبها ذكرت الباحثة في مركز دراسات البصرة تغريد قاسم أبو تراب، أن التلوث البيئي يؤثر على الاقتصاد بشكل مباشر، وأن مخلفاته تؤدي إلى تراجع الكفاءة الإنتاجية للإنسان كمحور أساس للنشاط الاقتصادي، فضلاً عن تدهور معدلات الإنتاج الزراعي والصناعي وإنتاج الثروة الحيوانية داخل محافظة البصرة.

من جهته قال عضو مجلس النواب عن كتلة الأحرار حسين المنصوري: إن ممثلي البصرة في مجلس النواب طالبوا البرلمان بأن يقف وقفة جادة مع أبناء المحافظة، مؤكداً على ضرورة أن تضع الحكومة المحلية حلولاً جادة لتخليص المحافظة من مختلف الملوثات التي تؤثر سلباً على صحة المواطنين.